مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: العوامل الرئيسة المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية العمانية
اسم الكاتب: زروق عثمان بلال، يوسف عبدالباقي عبدالله، عزام خالد عبدالحكيم، غانم محفوظ البوصي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9375
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 16:33 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم الإنسانية والاجتماعية



المجلد 21، العدد 3
ربيع الأول 1446هـ / سبتمبر 2024م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

https//:doi.org/10.36394/jhss/21/3/8

العوامل الرئيسة المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية العمانية

زروق عثمان بلال[1]

يوسف عبدالباقي عبدالله[2]

عزام خالد عبدالحكيم[3]

غانم محفوظ البوصي[4]

تاريخ الاستلام: 2023-02-07 تاريخ القبول: 2023-06-15

ملخص البحث:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل الرئيسة المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية العمانية، وقد تكوَّن مجتمع الدراسة من البنوك التجارية العمانية وهي (بنك مسقط، بنك ظفار، البنك الوطني العماني، بنك صحار، بنك عمان العربي، HSBC عمان)؛ ونظرًا لكبر حجم مجتمع الدراسة فقد تم توزيع الاستبانة إلكترونيًا على عينة من مجتمع الدراسة قوامها (350) موظفًا وتم استرداد (323) استبانة. وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام الانحدار المتعدد كأسلوب لتحليل بيانات الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، أهمها أن مستويات (الوضع المالي للعميل، السمات الشخصية للعميل، نمط السياسة الائتمانية، وقرار الائتمان المصرفي) كانت بدرجة متوسطة، فيما كانت العوامل المتعلقة بالضمانات المقدمة من العميل بدرجة مرتفعة. كما أشارت النتائج إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للعوامل الرئيسة المحددة على قرار الائتمان المصرفي ووجود أثر ذي دلالة إحصائية للسمات الشخصية للعميل على قرار الائتمان المصرفي، وعدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتغيرات الأخرى (الوضع المالي للعميل، العوامل المتعلقة بالضمانات المقدمة من العميل، نمط السياسات الائتمانية). وأوصت

(1) جامعة ظفار (صلالة - سلطنة عمان)

zosman@du.edu.om

(2) كلية إدارة الأعمال – جامعة الشارقة (الشارقة – الإمارات العربية المتحدة)

(3) كلية إدارة الأعمال والدراسات المهنية - جامعة الإدارة والعلوم (تانجونج ماليم - ماليزيا)

(4) جامعة ظفار (صلالة - سلطنة عمان)

الدراسة بضرورة أن تُفعل البنوك العمانية السياسات الائتمانية لمنح الائتمان مع الحرص على الالتزام بها من كافة الأطراف المشتركة في عملية منح الائتمان المصرفي والتشديد على تطبيقها ومحاسبة المخالفين لها. وأن تحرص البنوك على طلب الضمانات الكافية من العملاء لضمان حقوقها في الحصول على استحقاقاتها في الوقت المحدد

الكلمات الدالة: الائتمان المصرفي، البنوك التجارية، سلطنة عمان.

المقدمة

يعد تطور القطاع المصرفي مشيرًا رئيسًا إلى حيوية الوضع الاقتصادي، ويتجلى دور البنوك في قطاع الأعمال من خلال ما يقدمه من خدمات مصرفية متنوعة، إلا أن الدور الحقيقي للبنوك التجارية يقاس بمدى أدائها وظيفتها الرئيسة التي تتمثل في الوساطة المالية، أي قبول الودائع ومنح القروض التي تتحدد في إطار السياسة الائتمانية للبنوك (عبادي والقري، 2018)

إن أهمية المصارف تأتي من الأثر المهمّ في تحفيزها للعرض الكلي للنقود، فهي لا تكتفي بقبول الودائع، بل تقوم بخلقها أيضًا، ويقصد بالنظام المصرفي مجموعة المؤسسات التي تتعامل بالائتمان، حيث تأتي معظم إيرادات البنوك من الأنشطة الائتمانية وفوائدها. والاهتمام بالوظيفة الائتمانية من واجبات المصرف على اعتبار أن المركز المالي لأيّ مصرف يتأثر بمتغيرات وعناصر كثيرة إلا أن محفظة القروض بشكل خاص تحتل موقعًا مهمًّا ضمن بنود المركز المالي. وتنبع أهمية الإقراض في العمل المصرفي من كونه وسيلة لجمع المدخرات لإعادة ضخها في عروق النظام الاقتصادي بصور عديدة، كإقراض النقود وفتح الاعتمادات وإصدار خطابات الضمان، وخصم الأوراق التجارية، وغير ذلك؛ فسلامة محفظة القروض يؤدي إلى تحقيق عوائد مرتفعة للمصرف عند أقل المستويات الممكنة من المخاطر المصاحبة لقرارات منح الائتمان. (الدباس، 2014)

تعد البنوك التجارية من أقدم المؤسسات المالية الوسيطة التي تكمن وظيفتها الأساسية في قبول الودائع بأشكالها المختلفة والقيام بالعمليات المصرفية المختلفة التي من ضمنها منح الائتمان؛ إذ يشكل الائتمان المصرفي جانبًا مهمًّا من أنشطتها وأهم مصادر العائد لديها، وعلى البالرغم من من دخول المصارف التجارية في نشاطات أعقد وأوسع من النشاط الائتماني من خلال تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة والشاملة كإدارة الأوراق المالية وتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية وغيرها، إلا أن الائتمان المصرفي يبقى المصدر الرئيس للربحية، وتقوم المصارف التجارية بمنح التسهيلات الائتمانية بناءً على تقييم الجدارة الائتمانية للعميل مستخدمة بذلك العديد من النماذج لهذه الجدارة. (عبد الهادي، 2016)

وقد عرضت الدراسة هذا الموضوع في أربعة جوانب أساسية: جانب يوضح الإطار العام للدراسة، وجانب يوضح الإطار النظري والدراسات السابقة التي أفاد البحث منها، فيما تطرق الجانب الثالث إلى التطبيق العملي واختبار الفرضيات التي افترضتها حيثيات الدراسة في إطارها العام، ثم ناقش الجانب الرابع في ختام البحث نتائجه وألمح إلى بعض التوصيات

أولا- الإطار العام للدراسة

يقف البحث في هذا الجانب من دراسته على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وأهدافها وحدودها ومنهجيتها متعرضًا إلى الافتراضات التي تفترضها حيثياتها متناولا متغيراتها من خلال أنموذج

1.1 مشكلة الدراسة

كثرت في الآونة الأخيرة طلبات الحصول على الائتمان المصرفي، حيث يعد الائتمان المصرفي من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية، وبالرغم من التوسع الكبير في عمليات الإقراض إلا أن هنالك ترددًا من قبل عدد منها بمنح المزيد من القروض الائتمانية وذلك لرفع سقف طلب الضمانات اللازمة من قبل تلك البنوك، وبالرغم من توفر السيولة المناسبة إن الندرة في الأدبيات والدراسات السابقة خلق فجوة بحثية، حيث يوجد اعتراف متزايد بالعقبات التي تحول دون حصول طالبي الائتمان من الشركات أو العملاء مع المصارف التجارية، وبدورهم الناجح في تحسين الاقتصاد والبحث عن طرق علاج. وهذا الهدف يمكن تحقيقة من خلال تحديد العوامل الرئيسة لقرار منح الائتمان المصرفي وتحديد العوامل التي تعتمد عليها المصارف في تقييم الشركات والعملاء طالبي الائتمان المصرفي، ثم وضع إطار عمل لتسهيل عمليات اتخاذ قرار منح الائتمان والقروض، كدراسة (وقندلفت، 2018، Boushnak et al., 2018). ومن خلال تجربة أحد الباحثين العملية في القاع المصرفي ظهرت حالات تعثر للكثير من عملاء المصارف التجارية والشركات التي حصلت على الائتمان المصرفي، في عدم قدرتهم على سداد الائتمان الممنوح لهم، ومن ثم تصاعدت معدلات المخاطر التي تعرضت لها المصارف في هذا الخصوص وأصبحت الحاجة ملحة لمعرفة لمعرفة العوامل المحددة لطبيعة قرار الائتمان في المصارف التجارية العاملة في سلطنة عمان. ومن هنا قامت مشكلة هذه الدراسة على عدة تساؤلات

1.2 تساؤلات الدراسة:

تأتي هذه الدراسة لإلقاء الضوء على أثر العوامل الرئيسة المحددة في قرار الائتمان المصرفي في البنوك العمانية. إذ تتمثل تساؤلات البحث في سؤال رئيس هو: (ما مدى تأثير العوامل الرئيسة المحددة في قرار الائتمان المصرفي في البنوك العمانية؟)، ويتفرع منه ثلاثة أسئلة كما يلي:

1. ما المقصود بتأثير العوامل الرئيسة المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك العمانية؟

2. مـا مسـتويات تأثيـر العوامـل المحـددة للائتمـان فـي قـرار الائتمـان المصرفـي فـي البنـوك التجاريــة العمانيــة؟

3. ما طبيعة قرار الائتمان المصرفي البنوك التجارية العاملة لسلطنة عمان؟

1.3 أهداف الدراسة

تسعي هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعـرف علـى تأثيـر العوامـل الرئيسـة المحـددة لقـرار الائتمـان المصرفـي فـي البنـوك العمانيـة.

2. تحديـد مسـتويات تأثيـر العوامـل المحـددة للائتمـان فـي قـرار الائتمـان المصرفـي فـي البنـوك العمانيـة.

3. الوقوف على طبيعة قرار الائتمان المصرفي في البنوك العمانية.

1.4 أهمية الدراسة:

تبـرز أهميـة هـذه الدراسـة مـن خلال أهميـة قـرار الائتمـان المصرفـي والمخاطـر المترتبـة عليـه؛ ممـا يجعـل دراسـة للعوامـل التـي فـي ضوئهـا يتـم اتخـاذ قـرار الائتمـان المصرفـي السـليم أمـرًا مهمًّـا، فـضلًا عـن توضيـح العوامـل الأكثـر أهميـة والواجـب التركيـز عليهـا عنـد اتخـاذ القـرارات الائتمانيـة؛ ممـا يرفـع مـن كفـاءة العمـل الائتمانـي المصرفـي. وتسـتمد الدراسـة أهميتهـا مـن خلال المسـاهمة فـي سـد الفجـوة البحثيـة فـي هـذا الجانـب؛ وذلـك لقلـة الدراسـات التـي تناولـت الموضـوع علـى حـد علـم الباحثيـن. كمـا تنبـع أهميـة هـذه الدراسـة مـن أهميـة النتائـج التـي تـم التوصـل إليهـا ممـا يمكنـه أن يسـاعد المصـارف التجاريـة فـي تقليـل مخاطـر التعـرض للتعثـر المالـي، وذلـك مـن خلال التركيـز علـى العوامـل النـي يجـب التركيـز عليهـا ممـا يسـاعد فـي تقليـل مخاطـر عـدم سـداد مبلـغ الائتمـان مـن قبـل العمـلاء، ومـن ثـم يسـهم فـي ترشـيد قـرار الائتمـان

1.5 حدود الدراسة:

تمثلـت حـدود الدراسـة فـي الحـدود الزمانيـة، حيـث تراوحـت الفتـرة الزمنيـة لجمـع البيانـات مـن 15/ 6 /2022م وإلـى 15 / 9 /2022م واسـتغرقت مايقـارب الثلاثـة أشـهر. أمـا الحـدود المكانيـة فقـد تـم إجـراء البحـث فـي البنـوك التجاريـة العاملـة بسـلطنة حيـث تعتبـر مـن أكبـر المؤسسـات التـي تقـدم الائتمـان للعمـلاء

1.6 منهجية الدراسة وفرضياتها:

بناء على طبيعة الموضوع والأهداف التي يسعي البحث إلى تحقيقها، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع المعطيات والبيانات والمعلومات المتعلقة بالحالة موضوع الدراسة؛ وذلك لوصف رأي الإداريين والموظفين بقسم الائتمان المصرفي في البنوك التجارية العاملة بسلطنة عمان لمعرفة أهم العوامل التي تؤثر في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في هذه البنوك، ثم تحليل هذه البيانات بغرض الوصول إلى النتائج ذات الصلة. وفي ضوء التساؤلات التي تم وضعها حول مشكلة البحث يمكن صياغة فرضية رئيسة تتفرع منها فرضيات فرعية على النحو التالي:

1.6.1 الفرضية الرئيسة:

لا يوجد تأثير للعوامل (الوضع المالي للعميل، السمات الشخصية للعميل، العوامل المتعلقة بالضمانات المقدمة من العميل، نمط السياسة الائتمانية للبنك) في قرار الائتمان المصرفي في البنوك العمانية

1.6.2 الفرضيات الفرعية:

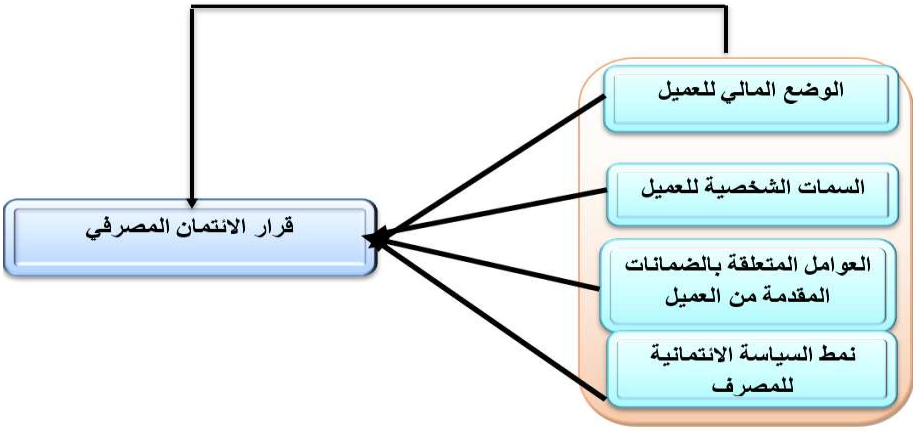
1. لا يوجد تأثير للوضع المالي للعميل على قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية العاملة في سلطنة عمان.
2. لا يوجد تأثير للسمات الشخصية للعميل على قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية العاملة في سلطنة عمان.
3. لا يوجد تأثير للعوامل المتعلقة بالضمانات المقدمة من العميل في قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية العاملة في سلطنة عمان.
4. لا يوجد تأثير لنمط السياسة الائتمانية للبنك في قرار الائتمان المصرفي للعميل في البنوك التجارية العاملة في سلطنة عمان.

1.7 متغيرات الدراسة وأنموذجها:

لمثل هذه الدراسات متغيران هما:

أ. **المتغير المستقل:** ويتمثل في العوامل الرئيسة المحددة.

ب. **المتغير التـــــابع:** وهو قرار الائتمان المصرفي.



الشكل رقم (1) أنموذج البحث من اعداد الباحثين اعتمادًا على دراسة (بدارين، *2019*)

ثانيًا- الإطار النظري والدرسات السابقة

يستعرض الباحثون في هذا الجانب من جوانب الدراسة الإطار النظري للدراسة، كما يستعرضون الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث؛ مما يمكن الإفادة منه، سواء أكانت تلك الدراسات عربية أم أجنبية

2.1 الإطار النظري للدراسة

تؤدي البنوك التجارية دورًا مهمًّا وحيويًا من حيث تنمية الأنشطة الاقتصادية في كافة المجالات (صناعية، وتجارية، وزراعية، أو خدمية)؛ إذ تعتبر هذه الأنشطة العصب الرئيس للتطور الاقتصادي والاجتماعي في أية دولة من دول العالم. (مطر، 2018). وفي هذا المجال يؤدي القطاع المصرفي التجاري العماني دورًا بارزًا وفاعلًا في تنمية الاقتصاد العماني حيث كان ولازال الداعم الرئيس للنشاط الاقتصادي وتعزيز التنمية؛ فقد شهدت السلطنة في الآونة الأخيرة تطورًا كبيرًا في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ولعل التطور المصرفي التجاري من أهم مظاهر هذا التطور في السلطنة؛ حيث ارتفعت أرصدة الائتمان المصرفي الممنوح من قبل البنوك التجارية إلى مستويات قياسية غير مسبوقة في تاريخ العمل المؤسسي المصرفي في سلطنة عمان. (قندلفت، 2018)

2.1.1 مفهوم الائتمان المصرفي

تم الاتفاق على نطاق واسع على أن المصارف التجارية تؤدي دورًا بارزًا في نقل السياسات النقدية في الاقتصاد، ويتم تحديد آلية الائتمان المصرفي من خلال السياسات

النقدية للمصارف، وقد عرف الائتمان المصرفي بأنه : منح البنك الائتمان لعملائه أشخاصا طبيعيين أو معنويين على حد السواء، ويتم ذلك بناءً على طلب العميل؛ ليكون على شكل تسهيلات ائتمانية مباشرة، أو تسهيلات ائتمانية غير مباشرة (الجمال، 2021 : 157)، كما عرفه (Abdul Adzis, 2018 : 13) بأنه "مقياس لقابلية الجهة المقترضة أو المدين في الحصول على القيم الحالية على شكل نقود أو بضائع أو خدمات، مع تأجيل الدفع النقدي لها لحين وقت محدد في المستقبل وبشروط خاصة". وأشارت (حديدو، 2018: 189) إلى أن "العملية التي يرتضي البنك بمقتضاها، مقابل فائدة أو عمولة معينة ومحددة، أن يمنح عميلًا (فردا أو شركة أعمال) بناء على طلبه سواء حالًّا أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أية صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه"

من خلال ما تقدم يمكن الاستنتاج أن الائتمان المصرفي يمكن تعريفه بأنه التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها

2.1.2 أهمية الائتمان المصرفي

يمكن تحديد أهمية الائتمان المصرفي من وجهة نظر عدة أطراف على مستوى العميل؛ وذلك بدعم وضعه المالي من خلال تحسين مستواه المعيشي دون التسبب في مشكلة مالية وذلك مادام الدفع سيتم بشكل آجل وخاصة إذا استخدم الأموال المقترضة بطريقة سليمة، كما يُمكن لأصحاب المؤسسات والقائمين بالمشاريع الحصول على رأس المال اللازم للقيام بأنشطتهم. (الشيخلي، 2012)

2.1.3 العوامل الرئيسة المحددة لقرار الائتمان المصرفي

أوضحت الأدبيات وجود مجموعة من العوامل الرئيسة المترابطة والمتكاملة التي تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني للمصرف وهي كالتالي:

1. **الوضع المالي للعميل**، وهو يعد أحد أهم أسس القرار الائتماني، وعنصرًا مهمًّا من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية؛ كونه يمثل ملاءة العميل المقترض، وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو يعتبر ضمانة ثانية في حال فشل العميل في السداد. (الجمال، 2021). ويشير (Fatoki, 2019) إلى أهمية الوقوف على قدرة العميل على تحقيق الدخل، وقدرته على سداد القرض، والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات، ويعتبر معيار القدرة أحد أهم

المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، وبالتالي وجد أنه لابد للمصرف من التعرف على الخبرة الماضية للعميل المقترض وتفاصيل مركزه المالي، وتعاملاته المصرفية السابقة سواء مع المصرف نفسه أو مع مصارف أخرى.

2. **السمات الشخصية للعميل** بمعنى تحديد شخصية العميل بدقة، فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزما بتعهداته كافة، وحريصًا على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على إقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب والحصول على دعم المصرف له، وقياس العامل المعنوي كعامل الأمانة والنزاهة بدرجة دقيقة أمر تكتنفه بعض الصعوبات من الناحية العملية، ويتم التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد، وجمع البيانات والمعلومات عن العميل من محيطه العملي والعائلي، لمعرفة مستواه المعيشي وموارده المالية والمشاكل التي يعانيها، ومتابعة ماضيه وسجل أعماله التي قام بها وتصرفاته السابقة مع المصرف ومع غيره، مع الوقوف على مستوياته الاجتماعية الأخرى. (القزويني، 2015).

3. **العوامل المتعلقة بالضمانات المقدمة من العميل**، والضمانات هي مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف ضمانًا مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز له التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل يصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة العميل على السداد. (Liman, 2017). كما تهدف البنوك من الحصول على هذه الضمانات إلى تحقيق التوازن بين الائتمان المصرفي، وبين ما يقابلها من ضمانات. وقد تكون هذه الضمانات في شكل سندات أو ودائع نقدية أو معدات أو رهون عقارية، أو أسهم مدرجة أو بضائع أو ايصالات إيداع، ولكي تضمن إدارة الائتمان الأسبقية الأولى لتحصيل أموالها يجب أن تراعي بعض الأمور لتحديد الضمان، منها عدم تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة الائتمان، وتكون درجة الرهن من الدرجة الأولى لصالح البنك، بحيث يمكن استخدام هذه الضمانات بسداد قيمة الائتمان عند عجز المقترض عن سداد، وتكون ملكية المقترض للضمانات ملكية كاملة وليست محل نزاع، ومنها كفاية الضمانات المقدمة لتغطية قيمة الائتمان، والفوائد والعمولات الأخرى قدر المستطاع (الشمري، 2014).

4. **نمط السياسة الائتمانية للبنك**، وتشتمل هذه السياسة على درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف حاليًّا وقدرته على توظيفها، ومفهوم السيولة يعني قدرة المصرف على مواجهة التزاماته التي تتمثل بصفة أساسية في عدة عناصر منها تلبية طلبات

المودعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع، ومنها نوع الاستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها، أي في استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان. (أحبق، 2013).

ومنها التعزيز من القدرات التي يمتلكها المصرف وخاصةً الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي، وأيضًا التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه المصرف من تجهيزات الكترونية حديثة، ولا بد أن يبين المصرف المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل، أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها، ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلًا مع إمكانيات العميل، وما مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه، وما طريقة السداد المتبعة، أي هل سيتم سداد القرض أو التسهيل دفعة واحدة في نهاية المدة، أم سوف يتم سداده على أقساط دورية، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة، ويجب بيان نوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في المصرف أم يتعارض معها (Boushnak et al., 2018).

ويمكن الإضافة للعوامل السابقة ضرورة الالتزام بالقيود القانونية حيث تحدد التشريعات القانونية التي يصدرها المصرف المركزي، إمكانية التوسع في الائتمان أو تقليصه والحد الأقصى للقروض والمجالات والأنشطة المسموح بتمويلها؛ بحيث لا يحدث أي تعارض بين سياسة المصرف الائتمانية والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي

2.1.4 المعايير المتبعة في قرار منح الائتمان للعميل

توجد عدة نماذج من هذه المعايير يتم استخدامها حاليًا من قبل معظم محللي الائتمان، وهذه النماذج متشابهة من حيث المضمون إلا أنها تختلف من حيث تسميتها وترتيبها. ولعل أهم هذه المعايير وأشهرها تلك المعايير الائتمانية المعروفة بـ 7SC، حيث تعتبر من أشهر المنظومات الائتمانية المستخدمة لدى محللي الائتمان في المصارف عند منح القروض، ويقوم بموجبها المصرف المانح للائتمان بدراسة بعض الجوانب لدى عميله المقترح كمقترض أو كعميل ائتمان. (الجمال، 2021؛ بدارين، 2019؛ قندلفت، 2018؛ الشيخلي، 2018؛ Moussa and ,Chedia 2016). من هذه الجوانب:

أ. **الشخصية (Character):** ويقصد بها مجموعة السمات الشخصية التي تكشف عن نمط استجابة العميل المحتمل لسداد التزاماته المالية، ويعتمد محللو الائتمان في الكشف عن جوانب شخصية العميل على تاريخ العميل الائتماني أي سمعته من حيث قيامه بسداد التزاماته السابقة نحو المصرف أو غيره من المصارف.

ب. **القدرة الاقتراضية (Capacity):** (الجمال، 2021).

ج. **رأس المال (Capital):** يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني وعنصرًا أساسيًّا من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في السداد. هذا وتشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني إلى أن قدرة الزبون على سداد التزاماته بشكل عام تعتمد في الجزء الأكبر منها على قيمة رأس المال الذي يملكه، إذ كلما كان رأس المال كبيرًا انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح في ذلك. (بدارين، 2019).

2.2 الدراسات السابقة :

يستعرض الباحثون في هنا مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة. وذلك كما يلي :

1. الدراسات السابقة العربية :

أ. دراسة الدباس (2014) التي هدفت إلى التعرف على العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سورية، اشتمل مجتمع الدراسة على العاملين في المصارف الخاصة العاملة في سورية، حيث بلغ حجم العينة (90) موظفًا، وقد توصلت نتائج الدراسة الى أن القرار الائتماني في المصارف الخاصة في سورية يعتمد على جملة من العوامل والأدوات سواء المالية منها والمتمثلة بالتحليل المالي وتحليل النسب المالية أو تلك العوامل المتعلقة بالعميل والقطاع والظروف المحيطة بالعميل، إذ تختلف أهمية كل عامل تبعًا لحجم وطبيعة أنشطته و أعماله وبالتالي فإن المصارف السورية الخاصة لا تعتمد بشكل كلي على نوع واحد من العوامل.

ب. دراسة عبد الهادي (2016) التي أشارت إلى التعرف على دور معايير الجدارة الائتمانية للعميل في عملية اتخاذ القرار الائتماني في دراسة مقارنة بين المصارف التجارية العامة والخاصة في سورية، وقد اشتمل مجتمع الدراسة على المصارف التجارية العامة والخاصة في سوريا، وقد تكونت عينة الدراسة من (91) موظفًا، واستخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي. أظهرت نتائج الدراسة أن جميع عوامل نموذج Cs5 مهمة اتخاذ القرار الائتماني ولكن يختلف ترتيب أهميتها النسبية بين المصارف التجارية العامة والخاصة. كما أبدت المصارف الخاصة حيث يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تلك المصارف حول دور معايير النموذج في اتخاذ قرار الائتمان باستثناء معيار الضمان.

ج. دراسة البحيصي (2016) التي تناول فيها مدى اعتماد البنوك العاملة في فلسطين على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان، والعوامل المؤثرة في ذلك، وقد اشتمل مجتمع الدراسة على المصارف العاملة في فلسطين وقد بلغت عينة الدراسة (98) موظفًا من موظفي التسهيل الائتماني، وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية أن هناك درجة ضعيفة من الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك العاملة في فلسطين، وجود علاقة معنوية إحصائيا بين الموثوقية في القوائم المالية، ودرجة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان، لا توجد علاقة بين تخصص محللي الائتمان و درجة اعتمادهم على التحليل المالي. توجد علاقة طردية بين الحصول على دورات تدريبية لمحللي الائتمان، ودرجة الاعتماد على التحليل المالي، حيث تزداد درجة الاعتماد على التحليل المالي مع زيادة الدورات التدريبية.

د. دراسة قندلفت (2018) التي هدفت إلى معرفة العوامل الخاصة بالعميل والمحددة لقرار منح الائتمان المصرفي، ودرجة تأثير هذه العوامل في قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الخاصة في سورية، وقد اشتمل مجتمع الدراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة في سورية والمتمثلة في (البنك الدولي للتجارة والتمويل، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك بيبلوس، البنك العربي، بنك سورية والخليج). خلصت هذه الدراسة إلى أن هناك دورًا مهمًّا ذا دلالة إحصائية لكل من العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن المصارف جميعها تؤكد ضرورة معرفة المصرف لمصادر التمويل المختلفة للعميل قبل منحه الائتمان، كما تؤكد أهمية العوامل المتعلقة بشخصية العميل وسمعته وأثر هذه العوامل في قرار منح الائتمان، أما بالنسبة للضمانات التي يقدمها العميل طالب الائتمان فقد بيّنت الدراسة أنه على الرغم من من اعتماد المصارف عند منحها للائتمان على الضمانات المقدمة من قبل العميل وسلامة هذه الضمانات، إلا إنها تعتمدها كمصدر احتياطي لسداد الائتمان وفوائده، وليس مصدرًا أساسيًّا.

ه. دراسة عبادي والقري (2018)، وقد هدفت إلى التعرف على العوامل المؤثرة في الائتمان المصرفي الممنوح من قبل البنوك التجارية الجزائرية - دراسة قياسية للفترة (2009-1989)، حيث تم تقدير نموذج الانحدار المتعدد للدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS. . أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة إيجابية معنوية بين حجم التسهيلات الائتمانية وكلٌّ من إجمالي الودائع ومتغير الإصلاحات الاقتصادية، في حين ارتبط سعر الفائدة الحقيقي وحجم السكان بعلاقة عكسية معنوية.

و. دراسة بدارين (2019) التي سعت إلى التعرف على العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية، اشتمل مجتمع الدراسة على العاملين في البنوك التجارية الفلسطينية والبالغ عددهم (100) موظف من الإدارة العليا، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي الاستكشافي، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى هناك دور مهم لعامل نمط السياسة الائتمانية للبنك وجاء في المركز الأول، يليه متغير المؤشرات المالية للعميل في المركز الثاني، ومتغير السمات الشخصية للعميل في المركز الثالث، كما تبين وجود علاقة قوية ذات دالة إحصائية بين المتغيرات الثالثة في عملية اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية.

ز. دراسة الجمال (2021)، وقد سعت إلى التعرف على العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان لدى البنوك التجارية في محافظة جنين، اشتمل مجتمع الدراسة على العاملين في البنوك التجارية في محافظة جنين، وقد بلغت عينة الدراسة (87) موظفًا من موظفي قسم التسهيلات الائتمانية، وأظهرت نتائج الدراسة أن العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان لدى البنوك التجارية في محافظة جنين قد تمثلت بالعوامل الخاصة بالعميل بالدرجة الأولى، تلتها العوامل الخاصة بالقرض، ومن ثم العوامل الخارجية وأخيرًا العوامل الخاصة بالبنك، كما تبين وجود فروق دالة إحصائيا بين إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان وفقًا لمتغيرات المؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي، والدورات التدريبية، في حين لم تكن هنالك فروق وفقًا لمتغيريْ سنوات الخبرة وتخصص الموظف.

2. الدراسات السابقة الأجنبية :

أ. دراسة Moussa and Chedia (2018) التي هدفت إلى التعرف على العوامل الداخلية، والعوامل الخارجية للاعتماد المصرفي في تونس باستخدام بيانات، من خلال عينة تكونت من (18) بنكًا، في الفترة ما بين (2000_2013)، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن من بين العوامل الداخلية المؤثرة في القروض المصرفية : العائد على الأصول، وهامش الفائدة الصافي، والسيولة، أما بخصوص العوامل الخارجية، فقد تبين أن معدل التضخم هو العامل الذي يؤثر في القروض المصرفية.

ب. دراسة Al-Abedallat (2016) ، وقد تناولت التعرف على العوامل المؤثرة في مخاطر الائتمان بوصفها دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية. وقد اشتمل مجتمع الدراسة على الموظفين البنوك التجارية، وقد تكونت عينة الدراسة من (78) موظفا من موظفي التسهيلات الائتمانية، وبينت النتائج وجود تأثير لعوامل الكفاءة لموظفي الائتمان المصرفي، وتعليمات البنك المركزي، والسياسة الائتمانية للبنك بشأن مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الأردنية.

ج. دراسة Al-khazaleh (2017) : التي هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير بعض العوامل المقترحة بوصفها محددات للإقراض المصرفي في البنوك التجارية الأردنية، من خلال الاستفادة وتحليل التقارير المالية لثلاثة عشر بنكًا من البنوك التجارية في الأردن خلال الفترة من (2010_ 2016)، وكان من نتائج الدراسة وجود أثر سلبي لكل من مخاطر الائتمان والسيولة، في الإقراض المصرفي، في حين تبين وجود أثر إيجابي للعائد على الأصول، وحجم البنك، والتضخم.

د. دراسة Ha Hong (2019) التي هدفت إلى التعرف على العوامل المؤثرة في الاقتراض شركة العائلية على قرار الائتمان من بنوك تجارية، الأدلة في مقاطعة ترا فينه، فيتنام، أجريت الدراسة من خلال جمع بيانات من 300 أسرة تجارية يتم تداولها في أربعة بنوك تجارية في مدينة مقاطعة ترافينه، ووجد البحث أن العوامل المؤثرة على قرار الاقتراض الشركات المنزلية بما في ذلك الأسماء التجارية للبنوك، وأسعار الفائدة على القروض، وسلوك الخدمة، وإجراءات القرض من البنوك، وأسماء العلامات التجارية وأسعار فائدة الإقراض لها أقوى التأثيرات على قرار اقتراض الائتمان لأسر الأعمال في البنوك التجارية في مقاطعة ترا فينه.

ه. دراسة (Ly et al., 2020)، وقد هدفت إلي التعرف على العوامل المؤثرة في وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة للحصول على الائتمان من البنك في منطقة الشمال الشرقي فيتنام، في الفترة من 2013-2018، اتجهت الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في مقاطعة تاي نغوين إلى الائتمان المصرفي إلى الزيادة من حيث عدد ومبلغ القرض. ومع ذلك، فقط 36.9٪ من الشركات اقترضت رأس المال من البنوك (فرع بنك الدولة في مقاطعة تاي نجوين، 2018). تم إجراء مسح لـ 300 شركة صغيرة ومتوسطة في مقاطعة تاي نغوين، وقد كشفت الدراسة عن بعض النتائج، هي أن العوامل تؤثر في الحصول على الائتمان البنكي ورأس المال وتقديم الضمانات اللازمة والتقارير المالية وأعمال الشركة. وأن الشركات متوسطة الحجم تحصل بصورة أفضل على رأس المال من الشركات الصغيرة. وأن وصول المؤسسات التجارية للحصول على الائتمان أفضل من المؤسسات الصناعية والمشاريع الزراعية.

و. دراسة (Hung & Hung, 2022) اللذين تناولا فيها العوامل التي تؤثر في الحصول على الائتمان للعمال الفيتناميين غير الرسميين في زمن جائحة كورونا. استخدام الباحثان بيانات المسح التي تم جمعها من VHSSL 2020 (2020-2019)، وقد احتوى هذا النهج على أنموذجيْن بما في ذلك أنموذج لوغاريتم ثنائي وأنموذج لوغاريتم متعدد الحدود (الامتيازات والرهون البحرية). وقد كشفت نتائجه أن

العوامل الإيجابية بما في ذلك التعليم والمواد والضمانات وحجم الائتمان ومصدر الائتمان والديون الائتمانية التي من المحتمل أن تؤثر على الوصول إلى الائتمان، بغض النظر عن العمر وحجم الأسرة والعرق والفائدة والأموال المدفوعة. إلى جانب ذلك، تخلص الدراسة أيضًا إلى أن نوعية حياة العمل غير المهيكل تتأثر إلى حد كبير في الحصول على الائتمان، والضمانات، ومصدر الائتمان، والديون الائتمانية من العينات المرصودة.

ثالثًا - عرض النتائج ومناقشتها وتحليلها وتفسيرها

تعرض الدراسة في هذا الجانب نتائج البحث لمناقشتها وتحليلها وتفسيرها من خلال التطبيق العملي واختبار الفرضيات التي افترضتها حيثيات الدراسة في إطارها العام. وذلك بعد بيان المنهجية المتبعة وأدواتها بصورة تفصيلية توضح الإجراءات التي اتبعها الباحثون في تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، واستخدام أداة البحث، وخطوات التحقق من صدق الأداة وثباتها، إضافة إلى وصف تصميم البحث والطرق الإحصائية المتبعة في تحليل البيانات

3.1 منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة - كما سبق القول - على المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع المعطيات والبيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة؛ وذلك لوصف آراء المسئولين بقسم الائتمان المصرفي في البنوك التجارية العاملة بسلطنة عمان لمعرفة أهم العوامل التي تؤثر في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في هذه البنوك، ثم تحليل هذه البيانات بغرض الوصول إلى النتائج ذات الصلة

3.1.1 أداة البحث وإجراءاته

اعتمد الباحث في دراسة الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع المعطيات والبيانات والمعلومات المتعلقة بالحالة موضوع البحث مستعينًا بمنهج الدراسات المسحية وبالمنهج التجريبي وذلك لوصف " العوامل الرئيسة المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك العمانية "، ثم تحليلها واستخلاص الدلالات والمعاني التي تنطوي عليها هذه المعلومات

قام الباحثون ببناء الاستبانه وتطويرها باعتبارها أداة للبحث بالاستفادة من الأدبيات والدراسات السابقة، وقد تم تقسيم هذه الأداة كما يلي:

القسم الأول: اختص هذا القسم بالمعلومات الشخصية لأفراد عينة البحث.

القسم الثاني: تضمن متغير العوامل الرئيسة المحددة للائتمان الذي ضم أربعة أبعاد

هـي : (الوضـع المالـي للعميـل، السـمات الشـخصية للعميـل، العوامـل المتعلقـة بالضمانـات المقدمـة مـن العميـل، نمـط السياسـة الائتمانيـة للبنـك). وتكـون هـذا القسـم مـن أربـع وعشـرين فقـرة بالاعتمـاد علـى دراسـة (بداريـن، 2019)

القسـم الثالـث: تضمـن متغيـر قـرار الائتمـان المصرفـي، وبلـغ مجمـوع فقـرات هـذه القسـم إحـدى عشـرة فقـرة بالاعتمـاد علـى دراسـة (بداريـن، 2019)

وقـد تكونـت الاسـتبانة مـن خمـس وثلاثيـن فقـرة تقـاس كل فقـرة مـن خلال سـؤال يطلـب مـن المسـتجيب وضـع علامـة þ فـي الخانـة التـي تعبـر عـن وجهـة نظـره، علـى مقيـاس ليكـرت الخماسـي. ويوضـح الجـدول رقـم (2) التصنيـف والدرجـات لمسـتويات الموافقـة التـي تعطـى لهـا فـي المعالجـة الإحصائيـة

الجدول رقم (1)

تصنيف مستويات الموافقة على فقرات الاستبانة بالدرجات

التصنيف	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

3.1.2 تصنيف مستويات الموافقة على فقرات الاستبانة بالدرجات

ولغـرض تحليـل البيانـات، تـم اعتمـاد مـدى المتوسـطات الحسـابية للفقـرات وتحديـد الأهميـة النسـبية للفقـرات وفقًـا للتالـي :

1. المدى - أكبر قيمة لفئات الإجابة - أصغر قيمة لفئات الإجابة = 5 – 1 = 4
2. حساب طول الفئة : طول الفئة = المدى ÷ عدد الفئات = 4 ÷ 5 = 0.8
3. إضافـة طـول الفئـة إلـى فئـة الإجابـة لدينـا للحصـول علـى نقطـة القطـع فـي قيمـة المتوسـط الحسـابي لمسـتوى الموافقـة علـى النحـو التالـي :

1. إذا كان المتوسط الحسابي أقل من (1.8) تكون الأهمية النسبية منخفضة جدًّا.
2. إذا كان المتوسـط الحسـابي يتـراوح مـن (1.8) إلـى أقـل مـن (2.6) تكـون الأهميـة النسـبية نخفضـة.
3. إذا كان المتوسـط الحسـابي يتـراوح مـن (2.6) إلـى أقـل مـن (3.4) تكـون الأهميـة النسـبية توسـطة.

4. إذا كان المتوسط الحسابي يتراوح من (3.4) إلى أقل من (4.2) تكون الأهمية النسبية مرتفعة.

5. إذا كان المتوسط الحسابي أكبر من (4,2) تكون الأهمية النسبية مرتفعة جدًّا.

3.1.3 قياس صدق الاستبانة

للتحقق من مدى صدق محتوى أداة البحث (الاستبانة) تم عرضها على محكَّمين من هيئة التدريس بكلية التجارة والعلوم الإدارية بجامعة ظفار بغرض تحكيمها والتحقق من صدق فقراتها، وتم الأخذ بملاحظاتهم وتعديلاتهم المقترحة. وبعد الانتهاء من تحكيم الاستبانة بشكلها النهائي كما في الملحق تم توزيعها على المستجيبين مباشرة

3.1.4 قياس ثبات الاستبانة

تم استخدام اختبار معامل الفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة على االرغم من من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة لمعاملات ألفا كرونباخ، لكن من الناحية التطبيقية يعد معامل الفا (60 %) معقولًا في البحوث المتعلقة بالإدارة والعلوم الإنسانية (العساف، 2003). وقد تم حساب معامل ألفا لكرونباخ لتقدير الاتساق الداخلي للاستبانة ككل ولأبعادها كلاً على حدة. والجدول رقم (2) يوضح ذلك

الجدول رقم (2)

معاملات ثبات الفا كرونباخ للاستبانة الكلية وأبعادها

رقم	البعد	عدد الفقرات	معامل ثبات (كرونباخ الفا) %
1	الوضع المالي للعميل	6	0.780
2	السمات الشخصية للعميل	6	0.854
3	العوامل المتعلقة بالضمانات المقدمة من العميل	6	00.87
4	نمط السياسة الائتمانية للبنك	6	0.812
	قرار الائتمان المصرفي	11	0.882
	معامل الثبات (كرونباخ الفا) % للاستبانة ككل	35	.8396

3.1.5 معاملات ثبات الفا كرونباخ للاستبانة الكلية وأبعادها

دلت معاملات الثبات في الجدول رقم (2) على تمتع الأداة بمعامل ثبات مرتفع، مما يدل على قدرتها على تحقيق أغراض البحث؛ إذ بلغت معاملات الثبات (0.781) للاستبانة الكلية، (0.681) للعوامل الرئيسة المحددة للائتمان، و(0.882) لمتغير قرار الائتمان المصرفي. وهو ما يشير إلى أن ثبات الاستبانة كان مرتفعًا، وبالتالي إمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الاستبانة نتيجة تطبيقها

3.1.6 مجتمع وعينة الدراسة:

تكوَّن مجتمع الدراسة من الموظفين في البنوك التجارية العمانية وهي (بنك ظفار، بنك مسقط، البنك الوطني العماني، بنك صحار، بنك عمان العربي، HSBCعمان)؛ ونظرًا لكبر حجم المجتمع فقد تم توزيع الاستبانة الكترونيًّا على عينة من مجتمع الدراسة قوامها (350) موظفًا وتم استرداد 323 استبانة صالحة للتحليل الإحصائي.

الجدول رقم (3)

توزيع أفراد مجتمع البحث حسب المصارف

المصرف	عدد الإداريين والموظفين يقسم الائتمان في كل مصرف	الموزع لمجتمع البحث	المسترد النهائي	النسبة
بنك مسقط	355	106	102	% 96.2
بنك ظفار	260	78	70	% 89.7
البنك الوطني العماني	200	60	54	% 90
بنك صحار	148	50	48	% 96
بنك عمان العربي	120	36	31	% 86.1
عمانHSBC	80	20	18	% 90
المجموع	1163	350	323	% 92.2

3.1.7 المعالجات الإحصائية المستخدمة:

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها استخدم الباحثون برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ومن خلاله قاموا باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. معامل ألفاكرونباخ للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم.
2. التكرارات والنسب المئوية لتحديد خصائص عينة الدراسة في ضوء خصائصهم الديموغرافية.
3. المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة ومعرفة الأهمية النسبية.
4. اختبار (كولمجروف - سمرنوف) وذلك للتأكد أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.
5. ارتباط بيرسون لقياس قوة وطبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.
6. تحليل الانحدار المتعدد وذلك لقياس تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير الثابت.

3.2 نتائج البحث وتحليلها وتفسيرها

تتناول الدراسة هنا تحليل النتائج وتفسيرها من خلال التعرف على الخصائص الأولية لأفرد العينة والتعرف على إجابات المستجيبين على مستويات العمل عن مدى تأثير العوامل الرئيسة المحددة في قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية العاملة بسلطنة عمان، كما سيتم اختبار فرضيات البحث باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد

3.2.1 تحليل إجابات السؤال الأول

للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة البحث على قرار الائتمان المصرفي وفقراته، وقد تم ترتيب هذه الفقرات وفقًا للمتوسط الحسابي

3.2.2 المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للوضع المالي للعميل

يصور الجدول رقم (4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للوضع المالي للعميل.

الجدول رقم (4)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للوضع المالي للعميل (ن=323)

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	الموافقة النسبية
3	يتم تدقيق وتحليل القوائم المالية التي يقدمها العميل قبل إعطائه القرض.	3.45	1.034	1	مرتفعة
2	يعتبر رأس مال العميل المرتفع عاملًا مهمًّا في منحه الائتمان.	3.39	1.116	2	متوسطة
5	يطلب المصرف من العميل القوائم المالية لعدة سنوات سابقة.	3.27	1.017	3	متوسطة
6	يتعرف المصرف على مصادر التمويل المختلفة للعميل قبل منح التسهيلات الائتمانية.	2.77	1.013	4	متوسطة
4	يقوم موظف الائتمان بزيارة ميدانية للمشروع الممول للكشف على موجودات العميل وحساباته.	2.5	1.126	5	منخفضة
1	يعتبر المصرف أن رأسمال العميل يحميه من التقلبات الاقتصادية.	2.12	1.067	6	منخفضة
	المتوسط الاجمالي	2.91	1.062		متوسطة

تشير النتائج في الجدول رقم (4) إلى أن مستوى الوضع المالي للعميل كان بدرجة متوسطة، وذلك وفقًا للمتوسط الحسابي البالغ (2.91)، والانحراف المعياري لمستوى الاستجابات البالغ (1.062). وقد نال مضمون الفقرة (3)، أعلى متوسط حسابي بنسبة بلغت (3.45)، ونال مضمون الفقرة رقم (1) أقل متوسط حسابي بنسبة بلغت (2.12) .

3.2.3 السمات الشخصية للعميل

يصور الجدول رقم (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري السمات الشخصية للعميل

الجدول رقم (5)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للسمات الشخصية للعميل (ن=332)

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	الموافقة النسبية
9	تعتبر خبرة العميل في مجال عمله عاملًا مهمًّا في منحه الائتمان.	3.74	1.143	1	مرتفعة
11	تعد شخصية العميل من حيث المركز الاجتماعي من العوامل المؤثرة في تحديد حجم القرض على الائتمان.	3.43	1.122	2	مرتفعة
8	تلعب العلاقات الشخصية بين العميل وإدارة الائتمان دورًا في منحه الائتمان.	3.03	1.191	3	متوسطة
7	يتحرى البنك عن السمات الشخصية للعميل الراغب بالحصول على الائتمان.	2.96	1.212	4	متوسطة
12	يحرص البنك على معرفة مدى انتظام العميل في سداد مدفوعاته للغير من موردين أو بنوك.	2.32	1.148	5	منخفضة
10	قيام العميل بتسديد التزاماته السابقة تجاه مصرفكم يعد نقطة إيجابية بحقه.	2.02	1.113	6	منخفضة
	المتوسط الكلي	2.92	1.154		متوسطة

توضح النتائج في الجدول رقم (5) أن مستويات السمات الشخصية للعميل كانت بدرجة متوسطة، وذلك وفقًا للمتوسط الحسابي الكلي لمعدل الاستجابات البالغ (2.92)، بانحراف معياري قدره (1.154). وقد جاء في المرتبة الأولى العبارة رقم (9) بمتوسط حسابي قدره (3.74). وجاء في المرتبة الاخيرة العبارة رقم 10بمتوسط حسابي بلغ 2.02.

3.2.4 العوامل المتعلقة بالضمانات المقدمة من العميل

يصور الجدول رقم (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العوامل المتعلقة بالضمانات المقدمة من العميل

الجدول رقم (6)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العوامل المتعلقة بالضمانات المقدمة من العميل (ن=332)

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	الموافقة النسبية
18	تؤثر نوعية الضمان المقدم (فيما إذا كان ضمان سجل عقاري أو ضمان سجل زراعي أو فيما إذا كان الضمان المقدم عبارة عن أوراق مالية) على منح الائتمان أو عدمه.	4.35	.835	1	مرتفعة جدا
14	تتم دراسة وتحليل الضمانات المقدمة من قبل العميل من حيث درجة السيولة.	4.12	.991	2	مرتفعة
17	يحرص البنك على عدم منح العميل الائتمان إذا لم يقدم ضمان عيني.	3.92	.972	3	مرتفعة
16	يتم في بعض الأحيان الاستعاضة عن الضمانات العينية بضمانات شخصية.	3.19	1.012	4	متوسطة
15	يطلب من العميل بوليصة تأمين على الضمانات العينية التي يقدمها.	3.02	1.121	5	متوسطة
13	يطلب المصرف الضمانات حتى من العملاء الموثوق بهم.	2.90	1.212	6	متوسطة
	المتوسط الكلي	3.58	1.023		مرتفعة

تبين النتائج في الجدول رقم (6) أن مستويات العوامل المتعلقة بالضمانات المقدمة من العميل جاءت بدرجة مرتفعة، وذلك بناء على المتوسط الحسابي الكلي لمعدل الإستجابات الذي بلغ (3.58)، بانحراف معياري قدره (1.023). جاء في المرتبة الاولى العبارة رقم (18) بمتوسط حسابي بلغ (4.35). وجاء وفق الجدول السابق في المرتبة الاخيرة العبارة رقم (13) بمتوسط حسابي بلغ (2.90)

3.2.5 نمط السياسة الائتمانية للبنك

يصور الجدول رقم (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير نمط السياسة الائتمانية للبنك

الجدول رقم (7)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير نمط السياسة الائتمانية للمصرف(ن=332)

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	الموافقة النسبية
22	ينظر البنك إلى نوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في المصرف.	3.53	.930	1	مرتفعة
19	يمتلك البنك القدرة على تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع.	3.33	1.021	2	متوسطة
20	يعزز البنك من القدرات التي يمتلكها المصرف وخاصةً الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي.	2.9	1.086	3	متوسطة
21	يبين المصرف المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل.	2.62	1.023	4	متوسطة
23	يحدد البنك نوع الاستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها.	2.39	1.041	5	منخفضة
24	يعتمد البنك على نظام محدد لتصنيف نوعية العملاء.	2.25	1.175	6	منخفضة
	المتوسط الكلي	2.83	1.037		متوسطة

تشير النتائج في الجدول رقم (7) إلى أن متغير نمط السياسة الائتمانية للبنك كانت بدرجة متوسطة، بناء على المتوسط الحسابي الكلي لمعدل الاستجابات البالغ (2.83)

بانحراف معياري قدره (1.037). وقد جاء في المرتبة الأولى العبارة رقم (22) بمتوسط حسابي بلغ (3.53)..أما في المرتبة الاخير فقد جاءت العبارة رقم (24) بمتوسط حسابي بلغ (2.25)

3.2.6 تحليل إجابات السؤال الثاني:

للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لاستجابات عينة البحث على قرار الائتمان المصرفي وفقراته، وقد تم ترتيب هذه الفقرات وفقًا للمتوسط الحسابي

3.2.7 قرار الائتمان المصرفي

يصور الجدول رقم 8 المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير قرار الائتمان المصرفي

الجدول رقم (8)

المتوسط الحسابي والانحراف والمعياري لمتغير قرار الائتمان المصرفي (ن=332)

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	مستوى الأهمية
29	يأخذ البنك بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار الائتماني مدى ارتباط العميل بالخارج وقدرته على تحويل الأموال عند عملية اتخاذ القرار الائتماني.	3.77	1.267	1	مرتفعة
25	تؤثر الظروف المحيطة بالعميل والقطاع الذي يعمل فيه على قرار منح الائتمان.	3.45	1.234	2	مرتفعة
30	يتم الاستعلام عن العميل لدى المصرف المركزي للوقوف على تاريخ وسمعة العميل المصرفية من خلال كشف الاستعلام المصرفي.	2.65	1.432	3	متوسطة
26	يعمل المصرف عمى تحقيق الموازنة بين الموارد المالية والاستخدامات المختلفة عند منحه التسهيلات الائتمانية للعملاء.	2.62	1.166	4	متوسطة

28	يتم مراعاة القوانين الجمركية الخاصة بنوعية المنتجات أو الخدمات التي يقدمها العميل عند عملية اتخاذ القرار الائتماني.	2.52	1.431	5	منخفضة
31	يطلب البنك من العميل كشف من الموردين يبين التزام العميل بتسديد ما عليه من مستحقات لمنح قرار الائتمان.	2.34	1.345	6	منخفضة
32	يؤخذ حجم الموارد البشرية العاملة لدى الشركة أو العميل طالب الائتمان في الاعتبار عند عملية اتخاذ القرار الائتماني.	2.22	1.443	7	منخفضة
27	يُراعى عند منح الائتمان حصة العميل أو الشركة وموقعها التنافسي في السوق.	2.12	1.321	8	منخفضة
34	يؤخذ بعين الاعتبار حاجة الاقتصاد الوطني أو الحاجة الاجتماعية لضرورة تمويل العميل بمشروع معين عند تقديمه طلب الائتمان كفتح خط إنتاج منتج جديد أو تطوير منتج معين	2.11	1.324	9	منخفضة
35	يقوم محلل الائتمان بزيارة ميدانية لمقر العميل والاستفسار عنه في الوسط المحيط به	2.09	1.123	10	منخفضة
33	يطلب من العميل تكليف ضريبي خاص بالأعمال التي يقوم بها عن فترة زمنية معينة	2.03	1.213	11	منخفضة
	المتوسط الحسابي	2.53	1.329		منخفضة

توضح نتائج الجدول رقم (8) أن مستويات قرار الائتمان المصرفي كانت بدرجة منخفضة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمعدل الإستجابات (2.53) بانحراف معياري قدره (1.329). وكانت الموافقة على قرار الائتمان المصرفي قد تراوحت بين المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة. حيث جاء في المرتبة الاولى العبارة رقم (29) بمتوسط حسابي بلغ (3.77) .أما في المرتبة الاخير فقد جاءت العبارة رقم (33) بمتوسط حسابي بلغ (2.03)

3.3 اختبار فرضيات البحث

لاختبار هذه الفرضيات تم استخدام الانحدار المتعدد كما يلي :

الفرضيــة الرئيســة الأولــى: لا يوجـد علاقـة ذات دلالـة إحصائيـة بيـن العوامـل الرئيسـة المحـددة (الوضـع المالـي للعميـل، السـمات الشـخصية للعميـل، العوامـل المتعلقـة بالضمانـات المقدمـة مـن العميـل، نمـط السياسـة الائتمانيـة للبنـك) علـى قـرار الائتمـان المصرفـي فـي البنـوك العمانيـة

لاختبـار هـذه الفرضيـة والفرضيـات الفرعيـة تـم اسـتخدام معامـل ارتبـاط سـبيرمان، وذلـك علـى النحـو التالـي

3.3.1 معامل ارتباط سبيرمان للعلاقة بين متغيرات العوامل الرئيسة المحددة وقرار الائتمان المصرفي

يصـور الجـدول رقـم (9) معامـل ارتبـاط سـبيرمان للعلاقـة بيـن متغيـرات العوامـل الرئيسـة المحـددةو قـرار الائتمـان المصرفـي

الجدول رقم (9)

معامل ارتباط سبيرمان للعلاقة بين متغيرات العوامل الرئيسة المحددةو قرار الائتمان المصرفي (ن=332)

المتغير	الإحصاءات	قرار الائتمان المصرفي
العوامل الرئيسة المحددة	معامل الارتباط	**0.333
	مستوى الدلالة	0.006
الوضع المالي للعميل	معامل الارتباط	0.100
	مستوى الدلالة	0.065
السمات الشخصية للعميل	معامل الارتباط	.0326**
	مستوى الدلالة	.008
العوامل المتعلقة بالضمانات المقدمة من العميل	معامل الارتباط	0.077
	مستوى الدلالة	0.0123
نمط السياسة الائتمانية للبنك	معامل الارتباط	0.0248*
	مستوى الدلالة	0.045

*مستوى الدلالة 5 %- ** مستوى الدلالة 1 %

يتضح من الجدول رقم (9) أن معامل ارتباط سبيرمان للعلاقة بين العوامل الرئيسة المحددةو قرار الائتمان المصرفي قد بلغ (0.333)، وكانت الدلاله الاحصائية المصاحبة له (.006)، وهي أصغر من مستوى الدلاله المعنوية (0.05)، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية وذات دلاله إحصائية عند مستوى (0.05) بين العوامل الرئيسة المحددة وقرار الائتمان المصرفي. وتمكن هذه النتيجة من رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديله بوجود علاقة ارتباط طردية وذات دلاله إحصائية العوامل الرئيسة المحددة وقرار الائتمان المصرفي. كما يظهر من الجدول معاملات الارتباط الخاصة بالمتغيرات المستقلة الفرعية وقرار الائتمان المصرفي حيث اتضح بوجود علاقة ارتباط طردية بين كل الوضع المالي للعميل وقرار الائتمان المصرفي والعوامل المتعلقة بالضمانات المقدمة من العميل وقرار الائتمان المصرفي، حيث إن معاملات الارتباط هي ذات دلالة معنوية عند مستوى 5 %، ووجود علاقة بين السمات الشخصية للعميل وقرار الائتمان المصرفي ونمط السياسة الائتمانية للمصرفو قرار الائتمان المصرفي عند مستوى 1 %

الفرضية الرئيسة الثانية : لا يوجد تأثير للعوامل الرئيسة المحددة (الوضع المالي للعميل، السمات الشخصية للعميل، العوامل المتعلقة بالضمانات المقدمة من العميل، نمط السياسة الائتمانية للبنك) على قرار الائتمان المصرفي في البنوك العمانية. ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار المتعدد وبطريقة Stepwise، حيث أدخلت جميع المتغيرات المستقلة إلى معادلة الانحدار دفعة واحدة. وتوضح الجداول التالية ذلك

3.3.2 ملخص أنموذج العلاقة التأثيرية للعوامل الرئيسة المحددة على قرار الائتمان المصرفي

يصور الجدول رقم (10) ملخصًا لأنموذج العلاقة التأثيرية للعوامل الرئيسة المحددة على قرار الائتمان المصرفي

الجدول رقم (10)

ملخص نموذج العلاقة التأثيرية للعوامل الرئيسة المحددة على قرار الائتمان المصرفي

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
0.333	0.111	0.097	0.79971

يتضح من الجدول رقم (10) أن معامل الارتباط للانحدار بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (قرار الائتمان المصرفي) قد بلغ (0.333)، وبلغ معامل التحديد المعدل للنموذج (0.111)، وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر مجتمعة ما نسبته (11.1 %) من التباين في قرار الائتمان المصرفي، وأن الباقي منها يرجع إلى عوامل أخرى، وهي بشكل عام نسبة ضعيفة التأثير في المتغير التابع (قرار الائتمان المصرف)

3.3.3 المتغير التابع: قرار الائتمان المصرفي

يصور الجدول رقم (11) القيمة المحسوبة لأنموذج الانحدار.

الجدول رقم (11)

تحليل التباين الأحادى لأثر العوامل الرئيسة المحددة على قرار الائتمان المصرفي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمةF	الدلالة الإحصائية
الانحدار	5.118	1	5.118	8.003	.006
الخطأ	40.930	64	.640		
المجموع	46.048	65			

يتضح من الجدول رقم (11) أن قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار قد بلغت (8.003)، وكانت الدلالة الإحصائية المصاحبة لها تساوي (.006) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناء عليه يمكن القول بوجود أثر دال إحصائيًّا عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) للعوامل الرئيسة المحددة على قرار الائتمان المصرفي

3.3.4 معاملات انحدار العوامل الرئيسة المحددة على قرار الائتمان المصرفي

يصور الجدول رقم (12) معاملات انحدار العوامل الرئيسة المحددة على قرار الائتمان المصرفي

الجدول رقم (12)

معاملات انحدار العوامل الرئيسة المحددة على قرار الائتمان المصرفي.

مصدر التباين	قيمة معامل الانحدار B	قيمة t	الدلاله الإحصائية
الثابت	3.984	9.209	0.000
الوضع المالي للعميل	.0170	.136	0.893
السمات الشخصية للعميل	0.303	-2.829	0.060
العوامل المتعلقة بالضمانات المقدمة من العميل	0.036	.296	0.768
نمط السياسة الائتمانية للبنك	-0.075	-.550	0.584

يتضح من الجدول رقم (12) أن معامل السمات الشخصية للعميل قد بلغ (0.303)، وبالنظر إلى الدلالة الإحصائية لقيم (T) المصاحبة لهذا المعامل ومعاملات الانحدار للمتغيرات الاخرى نجد أنه المعامل الوحيد ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، ولم تكن كذلك في بقية المستويات الأخرى. بناء على هذه النتيجة يمكن القول بوجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للسمات الشخصية للعميل على قرار الائتمان المصرفي، وعدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتغيرات الأخرى على قرار الائتمان المصرفي

رابعًا ـ نتائج الدراسة وتوصياتها

يتضمن هذا الجانب الأخير من جوانب الدراسة عرضًا لمناقشة أهم النتائج التي توصل إليها البحث بالإضافة إلى تقديم مجموعة من التوصيات للباحثين من بعد، في ضوء نتائج البحث ومناقشتها. لقد أجري البحث على عينة من الموظفين في البنوك العمانية

4.1 نتائج الدراسة

توصلت هذه الدراسة لنتائج عدة يمكن إيجازها فيما يلي:

1. الوضع المالي للعميل كان بدرجة متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.91). يعزو البحث الدرجة المتوسطة لمحور الوضع المالي للعميل إلى احتمالية أن المصارف التجارية تعتبر أن رأس مال العميل يحميه من التقلبات الاقتصادية، إلا إذا كان رأس المال هذا مرتفعًا وتعده المصارف التجارية عاملًا رئيسًا لمنح العميل الائتمان، أو قد يلجأ موظفو المصارف وخاصة موظفو الائتمان إلى زيارة للمشروع الممول للكشف عن موجودات العميل وحساباته وهذه النتيجة تختلف مع ما توصلت إليه دراسة (عبد الستار، 2021) ودراسة (بدارين، 2019)؛ حيث جاء الوضع المالي للعميل بدرجة عالية.

2. السمات الشخصية للعميل كانت بدرجة متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.92). تعزو الدراسة الدرجة المتوسطة لمحور السمات الشخصية للعميل إلى احتمالية أن المصرف التجاري يتحرى عن السمات الشخصية للعميل الراغب في الحصول على الائتمان، كما تؤدي العلاقة الشخصية بين العميل وإدارة الائتمان في المصرف دورًا مهمًّا في منح العميل الائتمان المطلوب، وهنالك دور لخبرة العميل في منحه للائتمان وهذه النتيجة التي تم التوصل لها تختلف مع ما توصلت له دراسة (بدارين، 2019)؛ حيث جاءت مستويات محور السمات الشخصية للعميل بدرجة عالية.

3. العوامل المتعلقة بالضمانات المقدمة من العميل كانت بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.58). ويعزو البحث الارتفاع في مستويات محور العوامل المتعلقة بالضمانات المقدمة من العميل إلى احتمالية أن المصرف يطلب الضمانات حتى من العملاء الموثوق بهم لدى المصرف، ويقوم بدراسة هذه الضمانات التي يقدمها العملاء من حيث درجة السيولة، كما يعمل على طلب بوليصة التأمين على الضمانات العينية التي يقدمها العميل، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (بدارين، 2019)؛ حيث جاء محور العوامل المتعلقة بالضمانات المقدمة من العميل بدرجة عالية. وهذا ما توصلت إليه أيضا دراسة (جمال، 2021).

4. نمط السياسة الائتمانية للبنك كان بدرجة متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.83). يعزو البحث الارتفاع في محور نمط السياسة الائتمانية للبنك إلى احتمالية أن البنك يمتلك القدرة على تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، كما يعزز البنك من القدرات التي يمتلكها المصرف وخاصةً الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (جمال، 2021) وتتفق أيضًا مع ما توصلت إليه دراسة (بدارين، 2019)؛ حيث جاء محور نمط السياسة الائتمانية للبنك بدرجة عالية.

5. مستويات قرار الائتمان المصرفي كانت بدرجة متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي له (2.53). يعزو البحث الدرجة المتوسطة لمستويات محور قرار الائتمان المصرفي إلى احتمالية أن الظروف المحيطة بالعميل والقطاع الذي يعمل فيه تؤثر على قرار منح الائتمان، بالإضافة إلى عمل المصرف على تحقيق الموازنة بين الموارد المالية والاستخدامات المختلفة عند منحه التسهيلات الائتمانية للعملاء، وكما يُراعى عند منح الائتمان حصة العميل أو الشركة وموقعها التنافسي في السوق. وهذه النتيجة تختلف مع ما توصلت إليه دراسة (بدارين، 2019) ودراسة (جمال، 2021)؛ حيث جاءت مستويات محور قرار الائتمان المصرفي بدرجة عالية، فيما أشارات دراسة (قندلفت، 2018) إلى أن هنالك دورًا مهمًّا في محور قرار الائتمان المصرفي.

6. يوجد أثر دال إحصائيًّا عند مستوى الدلاله الإحصائية (0.05) للعوامل الرئيسة المحددة على قرار الائتمان المصرفي وهذا يعني أن المصارف العمانية تعتمد بدرجة كبيرة على الوضع المالي للعميل و السمات الشخصية للعميل و العوامل المتعلقة بالضمانات المقدمة من العميل بالإضافة إلي نمط نمط السياسة الائتمانية للبنك في اتخاذ قرار الإئتمان المصرفي. ويعزو البحث وجود الأثر للعوامل الرئيسة المحددة على قرار الائتمان المصرفي مجتمعة إلى احتمالية أن المصرف

التجاري يعتمد على الوضع المالي للعميل وقدرته على تحويل الأموال وعلى علاقة العميل مع مسؤولي قسم الائتمان المصرفي ووقوف المصرف على سمعة وتاريخ العميل أو من خلال قيام موظف الائتمان بزيارة موقع المشروع والاستفسار حول العميل ومدى التزامه مع الموردين وسداد الممستحقات المالية التي عليه كما يأخذ المصرف بعين الاعتبار عدد العاملين في الشركة أو لدى العميل طالب الائتمان وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (بدارين، 2019) من أن هنالك أثرًا للعوامل الرئيسة على قرار منح الائتمان المصرفي للعميل، كما اتفقت الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة (Moussa and Chedia 2018) من أن العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان المصرفي تتمثل في العائد على الأصول، وهامش الفائدة الصافي، والسيولة، وأن معدل التضخم يؤثر في القروض المصرفية.

7. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للسمات الشخصية للعميل على قرار الائتمان المصرفي حيث تشير هذه النتيجة إلي تركيز البنك على الوضع الاجتماعي للعميل وسمعته وتاريخه المالي وعلاقاته وتعامله مع البنك في قرار منح الائتمان المصرفي.

8. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات الأخرى على قرار الائتمان المصرفي مما يعني عدم اهتمام البنك بشكل كبير بالعوامل المتعلقة بالوضع المالي للعميل والعوامل المتعلقة بالضمانات المقدمة من العميل، بالإضافة إلى نمط نمط السياسة الائتمانية للبنك في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي.

4.2 توصيات الدراسة

من خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج توصي الدراسة الباحثين بعدُ بما يلي:

1. ضرورة قيام موظفي الائتمان بزيارة ميدانية للمشروع الممول بصورة دورية للتأكد من قدرة العميل على السداد والكشف عن موجودات العميل وحساباته؛ لأن المصرف يعتبر أن رأسمال العميل يحميه من التقلبات الاقتصادية.

2. متابعة المصرف مدى انتظام العميل في سداد مدفوعاته للغير من موردين أو بنوك، والتأكد من قيام العميل بتسديد التزاماته السابقة تجاه المصرف الذي يتعامل معه، وهذا يُعد نقطة إيجابية بحقه تضمن له علاقة جيدة ومستمرة مع البنك.

3. طلب المصرف من العميل بوليصة تأمين على الضمانات العينية التي يقدمها، وطلب هذه الضمانات من العملاء الموثوق بهم أيضًا؛ وذلك لضمان حقوق المصرف.

4. العمل من جهة المصرف على تحديد نوع الاستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها، والاعتماد على نظام محدد لتصنيف نوعية العملاء بناء على مقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف.

5. الأخذ بعين الاعتبار حاجة الاقتصاد الوطني أو الحاجة الاجتماعية لضرورة تمويل العميل بمشروع معين عند تقديمه طلب الائتمان وذلك لتأكيد الجدوي الاقتصادية والاجتماعية للمشروع؛ وذلك لضمان نجاح المشروع وتحقيق فوائض مالية تضمن استرداد قيمة القرض للمصرف.

6. أن يطلب المصرف من العميل تكليفًا ضريبيًّا خاصًّا بالأعمال التي يقوم بها عن فترة زمنية معينة للتأكد من مدى انتظام العميل في دفع الأموال الضريبية المقررة عليه.

7. تفعيل المصارف العمانية السياسات الائتمانية لمنح الائتمان والحرص على الالتزام بها من كافة الأطراف المشتركة في عملية منح الائتمان المصرفي والتشديد على تطبيقها ومحاسبة المخالفين. هذا ومن الواجب الضروري على هذه المصارف أن تقوم بطلب الضمانات الكافية من العملاء لضمان حقوقها في الحصول على استحقاقاتها في الوقت المحدد.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

أحبق، سمية (2013). آليات منح الائتمان في البنوك التجارية : دراسة عينة بالبنوك التجارية الناشطة بولاية تمنراست - BDL– BNA BADR [رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح].

البحيصي، عصام محمد (2016). العوامل المؤثرة في مدى اعتماد مسئولي الائتمان على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني : دراسة ميدانية على المصارف العاملة في فلسطين. مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، *5*(2).

بدراين، لؤي جمال (2019). العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية. المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية، *1* (6)

الجمال، زكريا (2021). العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان لدى البنوك التجارية في محافظة جنين. مجلة الجامعة الأمريكية للبحوث، 7(2). https://doi.org/10.35517/1309-007-002-007

حديدو، مريم (2018).إدارة القروض البنكية المتعثرة في البنوك الجزائرية [رسالة ماجستير، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم].

الخطيب، منال (2014). تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية [رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب].

الدباس، حسان (2014). العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سورية : حالة تطبيقية على المصارف الخاصة في سورية [رسالة ماجستير، جامعة دمشق].

الشمري، خالد توفيق (2014). التحليل المالي الاقتصادي. دار وائل للنشر والتوزيع.

الشيخلي، هديل أمين ابراهيم (2012). العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية [رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط].

عبادي، محمد والقري، عبد الرحمن (2018). العوامل المؤثرة على الائتمان المصرفي الممنوح من قبل البنوك التجارية الجزائرية : دراسة قياسية في للفترة (1989- 2009). مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، *1* (35)

عبد الهادي، أحمد (2016). دور معايير الجدارة الائتمانية للعميل في عملية اتخاذ القرار الائتماني : دارسة مقارنة بين المصارف التجارية العامة والخاصة في سورية [رسالة ماجستير في العلوم المصرفية، جامعة تشرين].

العساف، حمد صالح (2003). المدخل إلي البحث في العلوم السلوكية. شركة البيكان ططباعة والنشر.

عثمان، محمد (2018). إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره. دار الفكر.

القزويني، شاكر (2015). محاضرات في اقتصاد البنوك. ديوان المطبوعات الجامعية.

قندلفت، هبة (2018). محددات قرار منح الائتمان الخاصة بالعميل : دراسة ميدانية في المصارف التجارية الخاصة في سورية [رسالة ماجستير، جامعة حماة].

القيسي، فوزان (2017). محددات الإقراض المصرفي في البنوك التجارية الأردنية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (53)

مطر، محمد (2018). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني، الأساليب والأدوات الاستخدامات العامة. دار وائل للنشر والتوزيع.

نصار، صديق توفيق (2016). العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة، دراسة تحليلة مقارنة في المصارف الإسلامية والتجارية العاملة في قطاع غزة [رسالة ماجستر، الجامعة الإسلامية في غزة].

ثانياً: المراجع الأجنبية

Abdul Adzis, A., Sheng, L., and Abu Bakar, J. (2018). Bank Lending Determinants: Evidence from Malaysia Commercial Banks. *Journal of Banking and Finance Management, 1*(3), *PP 36- 48*. https://doi.org/10.22259/2642-9144.0103005

Al-Abedallat, A. Zuhair, J. A Bakhit, A. (2019). The Effects of the Worker's Efficiency in Extending of Credit Facilities on the Reduction of Bad Debts Study on the Jordanian Commercial Banks. Interdisciplinary *Journal of Contemporary Research in Business, Vol. 4, No. 1, P. 836-852*.

Al-khazaleh, A. (2017). Factors may drive the commercial banks lending : evidence from Jordan. Banks and Bank Systems, 12(2), pp 31-38. https://doi.org/10.21511/bbs.12(2).2017.03

Boushnak, E., Rageb, M., Ragab, A. and Sakr, A. (2018). Factors Influencing Credit Decision for Lending SMEs: A Case Study on National Bank of Egypt. *Open Access Library Journal, (5), pp 1-17*. https://

doi.org/10.4236/oalib.1104996

Fatoki, O. (2019). Factors Influencing the Financing of Business Start-ups by Commercial Banks in South Africa. *Mediterranean Journal of Social Sciences, 5(20), pp 94-100.*

Ha Hong N. Trinh T. L. (2019). Factors Influencing Family Business Decision for Borrowing Credit from Commercial Banks: Evidence in Tra Vinh Province, Viet Nam. *Journal of Asian Finance, Economics and Business Vol 6 No 2.* https://doi.org/10.13106/jafeb.2019.vol6.no2.119

Hung V. Vu and Huong Ho. (2022). *Analysis of Factors Influencing Credit Access of Vietnamese Informal Labors in the Time of COVID-19 Pandemic* (Academic Editor ¸Stefan Cristian Gherghina). Economies. *https: // doi.org/10.3390/economies10010008*

Liman, N. (2017). The types of microfinance institution in Nigeria. MAYFEB. *Journal of Business and Management*.

Ly T. Hue, Nguyen T. Thuy, Dinh T. N. & Le N. N. (2020), Factors Affecting the Access to Bank Credit of SMEs in Northeastern Rrgion, Vietnam. *International Journal of Entrepreneurship, 2* (24).

Moussa, M. and Chedia, H. (2018). Determinants of Bank Lending: Case of Tunisia. *International Journal of Finance and Accounting, 5*(1)**,** *pp 27-36***.**

Romanized Arabic References: الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية:

ʾaḥbq smya (2013). ālyātu minaḥi al-aʾitimāni fī albunūki al-tijāriyyati : dirāsatu ʿīnatin bi-l-bunūki al-tijāriyyati al-nāshiṭati biwilāyati tmnrāst - BDL– BNA BADR] .rsāla miājastyr jām'a qāṣdy mrbāḥ

albaḥīṣiyyu ʿiṣāmu muḥammadin (2016). al'awāmilu almuʾuatthiratu fī madā a'timādi musʾiwwily aliāʾitimāni 'alā al-taḥlīli almāliyyi fī tarshīdi alqarāri al-iʾiatmiāiny : dirāsatun muydiāanaya 'alā almaṣārifi al'āmilati fī filasṭīna mijallatu aljāmi'ati alʾislāmiyyati) silsilatu al-dirāsāti alʾinsāniyyati 5(2.(

bidarāyn luʾuayy jamāl (2019). al'awāmilu almuḥaddidatu liqarāri aliāʾitimāni al-mmiṣrfay fī albunūki al-tijāriyyati al-filasṭīniyyati almajallatu al-dawliyyatu linashri al-dirāsāti al'ilmiyyati 1.(6)

aljamālu zakariyyā (2021). al'awāmilu almuʾuatthiratu fī qarāri minaḥi aliāʾitimāni ladā albunūki al-tijāriyyati fī muḥāfaẓati jnyn mijallatu aljāmi'ati al'amiryikiyyatu lil-buḥūthi 7(2). https://doi.org/10.35517/1309-007-002-007

ḥadīdū maryama (2018). ʾidāratu alqurūḍi al-bbinakyi#ta almuta'atthirati fī albunūki al-jazāʾiriyyati] risālatu miājastyr jāmi'atu 'ubduāliḥmyd bni bādīs mustaghānama

alkhaṭību manālu (2014). taklifatu aliāʾitimāni al-mmiṣrfay waqīāsu makhāṭirihi bi-l-taṭbīqi 'alā ʾaḥadi almaṣārifi al-tijāriyyati al-sūriyyati] risālatu miājastyr kulliyyati aliāqtiṣādi jāmi'ati

ḥalaba

al-dabbāsu ḥassānu (2014). al‘awāmilu almu’uatthiratu fī ‘mla attikhādhi alqarāri al-i’iatmiāiny fī almaṣārifi al‘āmilati fī swra : ḥālata tṭbqa ‘alā almaṣārifi alkhāṣṣati fī swra] risālatu miājastyr jāmi‘atu dimashqa

al-shumaryi khālidu tawfīqin (2014). al-taḥlīli al-māliyyi aliāqtiṣādiyya dāru wā’ilin lil-nashri wa-l-tawzī‘i

al-shkhly hdl ’amn abrāhm (2012). al-‘wāml al-r’isa al-mḥdda lqrār al-a’itimāni al-mṣrfy fy al-bnwk al-tjāra al-’ārdna] risālatu mājstr jām‘a al-shrq al-’āwsṭ

‘ibādī muḥammadun wa-l-qariyyu ‘abdi al-Raḥmāni (2018). al‘awāmilu almu’uatthiratu ‘alā aliā’itimāni al-mmiṣrfay almamnūḥi min qibali albunūki al-tijāriyyati aljazā’iriyyati : dirāsatun qīāsiyyatun fī lil-futrati (1989- 2009). mijallatu alḥuqūqi wa-l-‘ulūmi al’insāniyyati al‘adadu aliāqtiṣādiyyu 1.(35)

‘abdu alhādī ’aḥmadu (2016). dawru m‘ār aljidārati al-a’itmāna ll‘ml fī ‘mla attikhādhi alqarāri al-i’iatmiāiny : dārasatun muqārinatun bn almaṣārifi al-tjāra al‘āmmati wa-l-khāṣṣatu fī swra]risālatu miājastyr fī al‘ulūmi almuṣrafyi#ta jāmi‘atu tishrīna

al‘assāfu ḥmd ṣāliḥ (2003). almadkhalu ’ilayya albaḥthu fī al‘ulūmi al-sulūkiyyati sharikatu albaykān ṭuṭibā‘atu wa-l-nashri

‘uthmānu muḥammadin (2018). ’idāratu wataḥlīli aliā’itimāni wamakhāṭirihi dāru al-fikri

al-qazwīniyyu shākirun (2015). muḥāḍarātun fī aqtiṣādi albunūki dīūānu al-maṭbū‘āti al-jāmi‘iyyati

qundulft hibatin (2018). muḥaddadātu qarāri minaḥi aliā’itimāni alkhāṣṣati bi-l-‘amīli : dirāsatun muydiāanya fī almaṣārifi al-tijāriyyati alkhāṣṣati fī sūriyyata] risālatu miājastyr jāmi‘atu ḥamāta

alqaysiyyu fawazāni (2017). muḥaddadātu al-’iqrāḍi al-mmiṣrfay fī albunūki al-tijāriyyati al-’urdunniyyati mijallatu kulliyyati baghdāda lil-‘ulūmi aliāqtiṣādiyyati aljāmi‘ati.(53)

mṭr mḥmd (2018). al-atjāhāt al-ḥdytha fy al-taḥlīli al-māliyyi al-i’iatmiāiny al-’āsālyb wa-l-’ādwāt aliāstikhdāmātu al-‘āmmatu dār wā’il llnshr wa-l-twzy‘

naṣṣārun ṣadīqi tawfīqin (2016). al‘awāmilu almuḥaddidatu liqarāri minaḥi al-tashīlāti al-i’iatmiāaniya almubāshirati dirāsatun taḥlīlatun muqārinatun fī almaṣārifi al’islāmiyyati wa-l-tijāriyyati al‘āmilati fī qiṭā‘i ghazzata] risālatu mājstr ’idāratu al’a‘māli aljāmi‘ati al’islāmiyyatu fī ghazzata

The Determinants of Bank Credit Decision in Omani Commercial Banks

Zarrouk Othman Bilal(1)
Yousif Abdelbagi Abdalla(2)
Azam Khalid Abdelhkeem(3)
Ganim Mahfouz Amboosi(4)

Abstract:

The main objective of this study is to identify the major factors determining credit decisions in Omani commercial banks. The study population consists of Omani commercial banks namely, (Bank 'Muscat, Bank Dhofar – National Bank of Oman – Bank Sohar – Oman Arab Bank – HSBC Oman). Given the large size of the study population, the questionnaire was distributed electronically to 350 participans, out of which 323 responses were collected. The study used a descriptive-analytical approach and employed multiple regression as a method for data analysis. It concluded with several results, the most important of which being that the levels of (customer's financial status, grade and the personal customer's characteristics, credit policy pattern and bank credit decision) were moderate, while the factors relating to the guarantees provided by the customer were high. The results also indicated a statistically significant effect of the major determining factors on the bank credit decision and a statistically significant effect of the personal customer's characteristics on the bank credit decision, with no significant impact of the other variables (The customer's financial status – factors relating to guarantees presented

(1) Dhofar University (Salalah - Sultanate of Oman)
zosman@du.edu.om

(2) College of business administration – University of Sharjah (Sharjah - U.A.E.)

(3) Management & Science University, Faculty of Business Management and Professional Studies. Department of Accounting and Finance - Management & Science University (Tajung Malim – Malaysia)

(4) Dhofar University (Salalah - Sultanate of Oman)

by the customer – credit policy style). The study recommended that Omani banks should implement credit policies for granting credit and ensure that all parties involved in the granting process adhere to them, with strict enforcement and accountability for violations. Additionally, banks should ensure that they request sufficient guarantees from customers to secure their rights to receive payments on time.

Keywords: Bank cerdit, commercial bank, Oman.